الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-05-19

النصر
ANNASR
يومية إخبارية وطنية

«التغيير» يجمع عديد الأحزاب والقوائم المشاركة في التشريعيات

خرجات جوارية وتجمعات لتدشين الحملة الانتخابية

ضبطت الأحزاب السياسية والقوائم الحرة نقطة انطلاق الحملة الانتخابية للتشريعيات القادمة، وبينما اختارت بعضها الجنوب لرمزيته الاقتصادية والسياسية، فضلت تشكيلات تدشين حملتها من أحياء شعبية بالعاصمة، في حين ارتأت أخرى النزول إلى الشارع في عمل جواري والتواصل مباشرة مع الناخبين.

بدأ التنافس ما بين المشاركين للانتخابات التشريعية المقبلة يظهر للعلن، من خلال التسابق على وضع أحسن برنامج انتخابي، وتحديد نقطة انطلاق إستراتيجية للإعلان عن الانطلاق الرسمي للحملة الانتخابية وفق خطة محكمة تهدف إلى استقطاب الناخبين وجلب اهتمامهم منذ أول يوم للحملة التي ستستمر على مدار ثلاثة أسابيع.

وعلى خلاف الحملات الانتخابية السابقة التي كان التجمع الوطني الديمقراطي يستهلها من ولايات أقصى الجنوب، ستبدأ الحملة الانتخابية للأرندي من العاصمة بتنظيم تجمع يشارك فيه المترشحون لهذه الانتخابات، وينشطه الأمين العام للحزب طيب زيتوني، الذي أرجأ الكشف عن البرنامج الانتخابي إلى غاية اليوم بتنظيم ندوة صحفية بالمقر المركزي للحزب.

وبرر التجمع الوطني الديمقراطي التخلي عن تقاليده الانتخابية، بالانطلاق لأول مرة من الشمال بدل الجنوب للترويج لبرنامجه الانتخابي، باضطراب برنامج الرحلات الجوية بسبب الوضعية الوبائية، وهو ما أجبره على تخصيص الأسبوع الثاني من الحملة التي ستحمل شعار «من أجل التغيير»، للقيام بجولة بعدد من المناطق الجنوبية من بينها بشار وأدرار.

واختارت حركة النهضة بلدية باش جراح بالعاصمة لإعطاء إشارة انطلاق الحملة الانتخابية، وبحسب ما أفاد به الأمين العام للحركة يزيد بن عائشة «للنصر»، فإن هذا الحي الشعبي المعروف بكثافته السكانية يحمل الكثير من الرمزية بالنسبة للحركة وللولاية ككل، لذلك فهي تأمل أن يكون فاتحة خير عليها، عبر تنظيم عمل جواري للتقرب من مواطني البلدية مباشرة والإصغاء إلى مشاكلهم وانشغالاتهم.

وستكون ولاية ورقلة التي تمثل عصب الاقتصاد الوطني، وخزانا للثروات الطبيعية منطلق حركة مجتمع السلم، بتنظيم تجمع شعبي من طرف رئيس الحركة عبد الرزاق مقري يوم الخميس، ليتنقل بعدها إلى ولايات جنوبية مجاورة، وصولا إلى شمال الصحراء، مرورا بولاية بسكرة.

ويؤكد في السياق العضو القيادي بالحركة ناصر حمدادوش بأن ورقلة تحمل الكثير من الرمزية السياسية والاقتصادية، وأن برنامج الحملة لحمس سيتواصل بتنظيم تجمعات من قبل قيادي الحركة في جميع الولايات لفائدة قوائم المترشحين الذين سيجتهدون بدورهم لشرح برنامج الحركة عبر اللقاءات الجوارية التي ستجوب كافة بلديات وأحياء الدوائر الانتخابية، تحت شعار « التغيير، حرية، توافق».

ويرى من جهته حزب جيل جديد بأن الحملة الانتخابية التي سينشطها طيلة ثلاثة أسابيع ستكون جد مميزة ومغايرة تماما لما سطرته باقي التشكيلات والقوائم المشاركة في التشريعيات القادمة، وتحت شعار «فرصة للتغيير» سيقوم جيل جديد بحملة انتخابية قطاعية تستهدف العمال والموظفين والحرفيين، بتنقل المترشحين إلى المؤسسات والفضاءات التي تنشط بها هذه الفئات العمالية.

ويوضح بهذا الخصوص الناطق باسم الحزب حبيب براهمية بأن جيل جديد يعول على سواعد إطاراته الشبانية لإنجاح الحملة الانتخابية، وأنه سيكتفي بطباعة الملصقات وبرنامج الحزب لتوزيعه على المواطنين، وهو ما تسمح به الميزانية المتواضعة المخصصة لتمويل الحملة الانتخابية، التي ستعتمد بالنسبة لجيل جديد على أسلوب الإقناع والتواصل المباشر مع الناخبين خارج القاعات المغلقة.

وستكون انطلاقة هذه التشكيلة السياسية من الوسط، بتنظيم لقاءين جواريين بالبليدة وبومرداس يوم الخميس، ليتواصل البرنامج بتنظيم جولة نحو ولايات شرقية على غرار باتنة وقالمة، ومناطق أخرى.

واختارت جبهة العدالة والتنمية بدورها العاصمة، وبالضبط ساحة حرية التعبير بأول ماي لانطلاق حملتها الانتخابية، دفاعا على الحق في التعبير، وفق ما كشفه «للنصر» العضو القيادي في الحزب لخضر بن خلاف، قائلا إنه تحت شعار « السلطة للشعب» سينشط قياديو جبهة العدالة والتنمية حملة انتخابية مكثفة عبر أغلب ولايات الوطن، وسيتم عقد تجمعات وطنية وولائية وخرجات جوارية إلى غاية آخر يوم من عمر الحملة.

لطيفة بلحاج

الشروق

ميثاق أخلاقيات الممارسة الانتخابية يلزم المترشحين باحترام "المنافسة"

المسموح والممنوع خلال حملة التشريعيات

أسماء بهلولي

سارعت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، 24 ساعة قبل بداية الحملة الانتخابية، لإقرار جملة من الإجراءات هدفها توضيح كيفية سير العملية وكل ما هو مسموح وممنوع خلال الحملة التي ستدوم 20 يوما، منها منح رقم تعريفي تسلسلي مستمر للقوائم المستقلة لتفادي المغالطات التي يمكن أن تقع، والتوقيع على ميثاق أخلاقيات الممارسة الانتخابية وإعفاء المترشحات من وضع صورهن في أوراق التصويت، وهو الإجراء الذي أثار الجدل في تشريعيات 2017، بعد حجب صور بعض المرشحات.

كشفت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، عن التدابير والإجراءات التي أقرها رئيس السلطة محمد شرفي للتكفل بانشغالات المعنيين بالتشريعيات المقبلة منها القوائم المستقلة التي تقرر منحها رقما تعريفيا تسلسليا مستمرا وفقا لما تم الاتفاق عليه خلال اللقاء الذي جمع ممثلي القوائم الحرة برئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات وهو الإجراء الذي أقرته مصالح شرفي بعد الانتقادات الكبيرة التي تلقتها من قبل الأحزاب السياسية وحتى ممثلي القوائم الحرة، ليصبح الرقم الجديد للقوائم المستقلة من 29 إلى فوق حسب ترتيب القائمة في الولاية.

وبالنسبة لصور المترشحات في أوراق التصويت تقرر إعفاء القوائم من إلزامية نشر صورهن في أوراق التصويت، على أن يتقدم ممثل القائمة الحزبية أو القائمة المستقلة بطلب الإعفاء إلى منسق المندوبية الولائية للسلطة المستقلة المعنية في أجل لا يتعدى تاريخ الأربعاء 19 ماي 2021 على الساعة منتصف النهار.

وبالنسبة للتكفل بنفقات الحملة الانتخابية للشباب المترشحين الأحرار الأقل من 40 سنة في إطار أحكام المرسوم التنفيذي رقم 21-190 المؤرخ في 5 ماي 2021 المحدد لكيفيات تكفل الدولة بنفقات الحملة الانتخابية للشباب المترشحين الأحرار، فقد تم تشكيل لجنة مختلطة تضم إطارات عن السلطة المستقلة ووزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية ووزارة المالية من أجل إعداد الآليات المتعلقة بتحديد كيفيات توفير دعم الدولة للتكفل بنفقات الحملة الانتخابية للشباب المترشحين الأحرار الأقل من 40 سنة يوم الاقتراع قبل انطلاق الحملة الانتخابية وينتظر أن يصدر النص التطبيقي المحدد للعملية بداية الأسبوع المقبل.

ويأتي بالتزامن مع توقيع 28 رئيس حزب سياسي مشارك في التشريعيات المقبلة للسجل الذهبي الذي يحدد أخلاقيات الممارسة الانتخابية التي تحدد شروط المنافسة في الاستحقاق السياسي المقبل، وهو الميثاق الذي يلزم المرشحين بالحرص على الإدلاء بتصريحات واقعية للجمهور، والامتناع عن التلفظ بعبارات القذف والشتم والسب تجاه أي مترشح آخر أو أحد الفاعلين بالعملية الانتخابية أو بأي تصريح آخر يعلمون أنه خاطئ، ويتعهد الموقعون على السجل الذهبي سواء من قادة الأحزاب السياسية أو القوائم الحرة بـ"الامتناع عن الإدلاء بأي تصريحات تنطوي على تشهير وشتائم وإهانات تجاه مرشح آخر أو طرف في العملية الانتخابية وبأي تصريحات أخرى مغلوطة".

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

في حال فوز حركة مجتمع السلم بأغلبية المقاعد والحكومة

مقري يتعهد بـ"حوار وطني جامع" بعد التشريعيات

• رئيس "حمس" يلتزم بالإفراج عن المساجين السياسيين وتقليص رواتب المسؤولين

• وعد رئيس حركة مجتمع السلم "حمس"، عبد الرزاق مقري، بالإفراج عن جميع المساجين السياسيين، وهذا في إطار برنامجه الانتخابي الداعي إلى تجسيد الحريات والانتقال الديمقراطي.

أكد مقري خلال ندوة صحفية نشطها أمس في مقر الحزب بالجزائر العاصمة، خصصها لعرض المحاور الكبرى لبرنامج حزبه في الانتخابات التشريعية في 12 جوان المقبل، أنه في حال تحقيق "حمس" الفوز فيها "سيتم اقتطاع مبالغ من رواتب كبار المسؤولين لتوجيه رسالة مفادها أن التقشف يسري على الجميع".

وقال مقري إنّ لبرنامج الحركة خمسة أسس هي: "الحريات والانتقال الديمقراطي، تحقيق التوافق الوطني، تجسيد التنمية الاقتصادية، الإصلاحات، وكذا خدمة البلاد"، وأوضح أنّ هذا البرنامج الذي أطلق عليه "الحلم الجزائري"، سيظهر "أننا لم ندخل للصراع على السلطة"، ولكن "لتحسين معيشة الجزائريين وبناء المؤسسات في الجزائر وكذا تحقيق التنمية والقوة والرفاه"، خاصة في حال "تم ضمان انتخابات حرة ونزيهة".

ومن أبرز ركائز برنامج الحركة، حسب مقري، إطلاق حوار وطني جامع، تحت رعاية الرئيس عبد المجيد تبون، و«بتعاون الجميع بمن فيهم الأحزاب السياسية"، قبل تنظيم ندوة، قال مقري إنها "توصل إلى عقد وطني جامع لتصحيح المسارات السياسية".

وفي الشق السياسي أيضا، قال المتحدث إنه "سيتم إطلاق جميع المساجين السياسيين واعتماد الجمعيات والأحزاب لجميع الجزائريين الراغبين في ممارسة السياسية"، وهذا، يقول "في إطار تجسيد الحريات والانتقال الديمقراطي".

في رده على سؤال حول ما تم تداوله بشأن توقيف الانفصالي زعيم حركة "الماك"، فرحات مهني، المتواجد بفرنسا، قال مقري إنه "إذا كانت القضية على أساس أنه مطلوب من العدالة الجزائرية، فأنا مع محاسبة ذلك الشخص الذي يدعو إلى الانفصال"، مضيفا "إذا ألقي القبض عليه بناء على طلب السلطات الجزائرية عن طريق الأنتربول فهذا أمر مرحب به.. كيف لا وهو يتآمر مع الصهاينة ويتخابر مع فرنسا ويدعو لحمل السلاح ضد الجزائريين".

واستطرد بالقول في هذا الشأن "يجب أن لا تقتصر الأمور على متابعة وملاحقة الضعاف والحراكيين البسطاء الذين يكافحون في بلادهم ويتعرضون للضرب والاعتقال، بل يجب أن تطال المطاردة أيضا الذين يستعينون بالخارج ويدعون للعنف.. يجب أن لا يكونوا في مأمن ولن نسمح لدول أخرى أن تحميهم".

ومن بين حلول مقري لمواجهة الأزمة الاقتصادية، هي "اقتطاع نسبة معتبرة من رواتب كبار المسؤولين"، وهذا، يضيف، "لمدة معينة"، في إطار "مساهمتهم في حل المشاكل العالقة"، كما تحدث مقري أيضا عن الحلول الاقتصادية لبرنامجه، وهي توفير مناصب الشغل، والتركيز على الفلاحة التي تعتبر، حسب المتحدث "قاعدة التنمية"، مع "منح أهمية كبيرة للصناعة وكذا قطاع الخدمات في الجزائر"، مؤكدا أنه "لتتحرر الجزائر من سياسة الريع ولتبني اقتصادها الوطني يلزمها مليونا مؤسسة".

مصطفى بسطامي

سلطة الانتخابات تعتمد رقما تعريفيا جديدا للقوائم الحرة

ميثاق شرف انتخابي بين الأحزاب

• وقع، أمس، قادة أحزاب سياسية مشاركة في الانتخابات التشريعية ليوم 12 جوان المقبل، على ميثاق الشرف الانتخابي والذي يتضمن مجموعة قواعد "أخلاقية" ملزمة للأحزاب والمرشحين.

ويوجب الاتفاق، الذي ترعاه السلطة المستقلة للانتخابات، على الأحزاب المشاركة "تجنب التراشق والاتهامات والحرص على الإدلاء بتصريحات واقعية للناخبين والامتناع عن التلفظ بعبارات القذف والشتم والسب تجاه أي من المنافسين أو أحد الفاعلين في العملية الانتخابية أو بأي تصريح مضلل".

ويأخذ الميثاق بنفس القواعد التي تم الاتفاق عليها بين المرشحين الخمسة للانتخابات الرئاسية لـ12/12 الماضية. زيادة عن القواعد التي تضمنها قانون الانتخابات الجديد الذي وضع ضوابط شديدة تحد من حرية الخطاب الانتخابي، ويمكن أن يترتب في حالة تجاوزها متابعات جزائية.

ويلتزم المرشحون في الميثاق باحترام أحكام القانون و«حظر كل أشكال الإشهار للمرشحين خارج الأماكن المخصصة لذلك وخارج الفترة القانونية لذلك (احترام فترة الصمت الانتخابي)، وعدم استعمال اللغات الأجنبية خلال الحملة وتوزيع منشورات أو مطويات تتضمن تصريحات تمس بمرشح آخر، واحترام برنامج التجمعات الخ.

ويستجيب هذا الميثاق لمطالب أحزاب سياسية، حيث اقترح رئيس حركة البناء، عبد القدر بن قرينة، وأمين عام حزب جبهة التحرير الوطني، أبو الفضل بعجي، في مارس الماضي وضع ميثاق الشرف الانتخابي للحفاظ على نزاهة الانتخابات. من جانبها، وافقت السلطة المستقلة للانتخابات على طلب أحزاب وقوائم حرة، إعادة النظر في الرقم التعريفي للمستقلين في هذه الانتخابات من خلال اعتماد رقم عادي بدل الرقم المركب الحالي (رقم الولاية + رقم خاص بالقائمة).

وأعلنت السلطة في بيان لها أول أمس، أن اجتماع رئيسها بممثلي قوائم عبر الوطن أفضى إلى منح رقم تعريفي تسلسلي جديد للقوائم. وفي السياق ذاته، أفاد النائب السابق، هواري تيغرسي، صاحب القائمة المستقلة البديل بولاية البليدة في تغريدة له، بأن القوائم الحرة مطالبة بأن تضبط نفسها على ترقيمها الجديد والذي يبدأ مباشرة بعد الرقم الأخير للقوائم الحزبية وهو 28، فمثلا القائمة 01/01 تصبح 29 و09/01 تصبح 29 و09/10 تصبح رقم 38 وهكذا دواليك. وأشار القرار ارتياحا لدى القوائم المستقلة باستثناء مجموعة صغيرة شرعت فعلا في طباعة الوسائط الانتخابية ومنها "اللافتات" وغيرها من الدعائم على أساس الترقيم المركب الذي اقترحته السلطة. وشهدت الساعات الأخيرة دخول المئات من القوائم الحرة والحزبية المنافسة بعد اعتماد التغييرات على قوائم مرشحيها من قبل مندوبيات السلطة المستقلة للانتخابات، وتعويض المرشحين الذين سقطوا في اختبار التحقيقات الأمنية.

ج. ف

تشريعيات 12 جوان :

ممثلو الأحزاب والقوائم المستقلة يوقعون على ميثاق أخلاقيات الممارسة الانتخابية

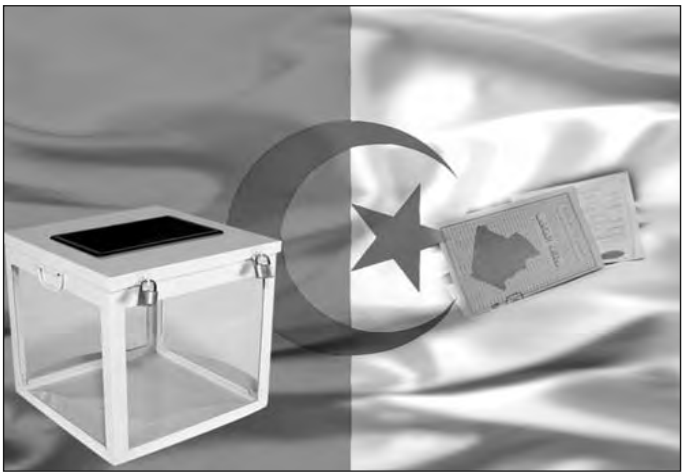

وقع أمس بالجزائر العاصمة ممثلو الاحزاب السياسية والقوائم المستقلة المترشحة للانتخابات التشريعية المقررة يوم 12 يونيو المقبل، على ميثاق أخلاقيات الممارسة الانتخابية الذي يضم مبادئ توجيهية تشكل إطارا للسلوك الأخلاقي المنتظر من الفاعلين والأشخاص المشاركين في العمل الانتخابي.

وقد جرى حفل التوقيع بالمركز الدولي للمؤتمرات، بحضور رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي. وفي كلمة له بالمناسبة، اعتبر السيد شرفي ان الميثاق يعد بمثابة «قواعد أخلاقية ينبغي أن تحكم العمل السياسي»، مثمنا «روح المسؤولية التي تحلى بها المترشحون بإمضائهم عليه».

وأضاف أن الموعد الانتخابي المقبل يعد «مؤشرا إيجابيا لما سيكون عليه العمل السياسي عموما والبرلمان الذي سيكون لأول مرة بتزكية من الشعب». وسيخوض غمار التشريعيات المقبلة 1483 قائمة (646 قائمة تمثل 28 حزبا سياسيا و837 قائمة مستقلة). وبلغ عدد القوائم التي أودعت الاستمارات 2490 من بينها 1273 تمثل الأحزاب السياسية.

كما تم أمس إجراء عملية القرعة المتعلقة ببرزنامة تدخلات المترشحين عبر وسائل الإعلام السمعية – البصرية خلال الحملة الانتخابية التي ستنطلق الخميس.

سلطة الانتخابات تتخذ جملة من القرارات

توقيف أي تجمع لا يحترم إجراءات الوقاية من كورونا

■ إعفاء المترشحات من وضع صورهن في ورقة التصويت

أقرت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، إعفاء المترشحات للانتخابات التشريعية المقبلة، من إلزامية وضع صورهن في ورقة التصويت على أن يقدم ممثل القائمة الحزبية أو المستقلة بطلب الإعفاء إلى منسف المندوبية الولائية للسلطة الانتخابية.

كما أعادت سلطة شرفي النظر في الأرقام التعريفية بعد الاحتجاج الذي تلقته. واتخذ محمد شرفي، رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، عددا من الإجراءات، من بينها إمكانية إعفاء المترشحات للانتخابات التشريعية المقبلة من إلزامية وضع صورهن في ورقة التصويت، على أن يقدم ممثل القائمة الحزبية أو المستقلة بطلب الإعفاء إلى منسق المندوبية الولائية للسلطة الانتخابية وهذا قبل منتصف نهار اليوم الأربعاء 19 ماي 2021.

كما ترجع محمد شرفي، عن طريقة اعتماد الأرقام التعريفية للأحزاب السياسية والقوائم المستقلة، وذلك بعد الاحتجاج والملاحظات التي تلقاها، سواء من قبل الأحزاب أو القوائم الحرة، ما دفعه لإقرار "منح رقم تعريفي تسلسلي مستمر للقوائم المستقلة"، وفقا لما تم الاتفاق عليه مع ممثلي القوائم الحرة وبذلك يصبح الرقم الجديد للقوائم المستقلة من 29 إلى فوق حسب ترتيب القائمة في الولاية، فمثلا القائمة الأولى في ولاية أدرار التي كانت تحمل رقم 01/01 يصبح رقمها 29.

والقائمة الأولى في ولاية البليدة 09/01 يصبح رقم 29 وهكذا دواليك. في حين القائمة 09/10 يصبح رقم 38 وهذا بعد اللغط الكبير الذي أحدثته القرعة الأولى التي أشرف عليها شرفي منذ يومين.

من جهة أخرى، كشفت مصادر من السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، أن محمد شرفي، ترأس أمس الثلاثاء، عبر تقنية التحاضر عن بعد، حضرها الأطباء المشرفون على البرتوكول الصحي عبر مختلف الولايات، حيث شدد محمد شرفي، على ضرورة "الاحترام الصارم" للبرتوكول الصحي "خلال الحملة الانتخابية"، وذلك من خلال "توقيف أي تجمع شعبي لا يحترم إجراءات الوقاية من فيروس كوفيد 19 كورونا".

ومن جهة أخرى، ستصدر السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، خلال هذا الأسبوع، النص التطبيقي المتعلق بتحديد كيفيات توفير دعم الدولة للتكفل بنفقات الحملة الانتخابية للشباب. وفي هذا السياق، اجتمع الإثنين الماضي، بمقر السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، وكمال بلجود، وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، من أجل وضع المكانيزمات اللازمة لتنفيذ فحوى المرسوم لفائدة الشباب المترشحين الأحرار الأقل من أربعين سنة يوم الاقتراع.

وتم في هذا الشأن تشكيل لجنة مختلطة بين إطارات السلطة المستقلة ووزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية ووزارة المالية، ستتكفل بإعداد النص التطبيقي المتعلق بتحديد كيفيات توفير دعم الدولة للتكفل بنفقات الحملة الانتخابية لشباب المترشحين الأحرار الأقل من أربعين سنة يوم الاقتراع قبل انطلاق الحملة الانتخابية.

وفي هذا السياق، صدر في العدد الأخير من الجريدة الرسمية المرسوم التنفيذي المحدد لكيفيات تكفل الدولة بنفقات الحملة الانتخابية للشباب المترشحين الأحرار الذين تقل أعمارهم عن الأربعين سنة.

ع. ن

الشعب

وقعتّه أحزاب وقوائم مستقلة

ميثاق أخلاقيات لضبط الحملة الانتخابية

وقّع، أمس، رؤساء الأحزاب السياسية، وممثلي القوائم المستقلة، المشاركة في التشريعيات المقبلة، على ميثاق أخلاقيات الممارسة الانتخابية، تحسبا للحملة الانتخابية التي ستنطلق غدا، كما أجريت عملية قرعة توزيع الحصص الزمنية في وسائل الإعلام السمعية البصرية.

حمزة محصول

التزم المشاركون في الانتخابات التشريعية، المقررة في 12 جوان القادم، بعديد القواعد القانونية والأخلاقية، التي دوّنت فيما أطلق عليه «السجل الذهبي لميثاق الأخلاقيات الانتخابية»، الذي أعدته السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

وجرت مراسيم التوقيع على الميثاق، بالمركز الدولي للمؤتمرات، بالعاصمة بحضور، قادة 28 حزبا وممثلي القوائم المستقلة المشاركة بالولايات، إلى جانب إجراء القرعة الخاصة بالحيز الزمني للمترشحين، في وسائل الإعلام السمعية البصرية (التلفزيون والإذاعة).

ويتجه توقيع ميثاق الأخلاقيات الانتخابية، ليصبح تقليدا وإجراء ثابتا في كل العمليات الانتخابية، بعدما عمل به لأول مرة في الانتخابات الرئاسية لـ 12 ديسمبر 2019.

ويأخذ النص، من المواد 75 و76، من القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، مرجعية في كل بنوده، بهدف السير الحسن والتنافس الشريف بين المترشحين للفوز بمقاعد المجلس الشعبي الوطني.

وبموجب هذا الميثاق «سيمتنع كل مترشح أو شخص يشارك في الحملة الانتخابية عن كل خطاب كراهية وكل شكل من أشكال التمييز»، كما «يمنع استعمال اللّغات الأجنبية في الحملة».

وينصّ أيضا على «أنه يتعين على المترشحين في الانتخابات الحرص دوما على الإدلاء بتصريحات واقعية للجمهور والامتناع عن التلفظ بعبارات القذف والشتم والسب تجاه أي مترشح آخر أو أحد الفاعلين في العملية الانتخابية أو بأي تصريح آخر يعلمون بأنه خاطئ».

ويضيف بأنه «يتعين على المترشحين عدم الإدلاء عمدا بأي تصريح خاطئ بخصوص النتائج الرسمية للاقتراع»، وعليهم أن يلتزموا أيضا باحترام برنامج الاجتماعات والتجمعات المدرجة في إطار الحملة الانتخابية، المصادق عليه من قبل السلطة الوطنية للانتخابات.

ويحظر الميثاق الاستعمال المغرض لرموز الدولة، واستعمال أي شكل من أشكال الإشهار للمترشحين خارج الأماكن المخصّصة لها، والالتزام بالصمت الانتخابي في الأيام الثلاثة التي تسبق يوم الاقتراع.

ويتعين على المترشحين عدم نشر أي إعلان أو وسيلة إشهارية كالمطويات أو الكتيبات أو البيانات أو النشرات الإعلامية أو الرسائل الالكترونية أو اللافتات أو الملصقات التي تتضمن تصريحات لقذف مترشح أو حزب سياسي آخر.

من جانبه، أشاد رئيس السلطة المستقلة محمد شرفي، بتعاون رؤساء الأحزاب السياسية وممثلي القوائم المستقلة، وحرصهم على إنجاح التشريعيات المقبلة باعتبارها محطة هامة في البناء الديمقراطي للبلاد.

وطلب منهم (الأحزاب والقوائم) التفهم لما كانوا قد سجلوه من نقائص، على أداء السلطة المستقلة «لأن القانون جديد والسلطة فتية، وقد نخطئ ونصيب ولكن الاجتهاد كان موجود والأهم أننا نعمل بنية صادقة»، يضيف المتحدث.

وبالرغم من عدد الإقصاءات التي شملت قوائم الترشيحات إلا أن شرفي، اعتبر أن الأحزاب والقوائم المشاركة حرصت على تقديم «أخيار المترشحين بدل السعي عن الأصوات فقط»، معتبرا أن ذلك «يبشر بالطبقة السياسية التي ستسير البلاد».

وتفاءل المتحدث، بشأن نوعية تركيبة المجلس الشعبي الوطني، الذي سيزكى «شعبيا»، مثلما تنص عليه الممارسة الديمقراطية الحقيقية، والطموح في إقامة دولة العدل والقانون الذي يشمل الجميع.

المساء
el-massa يومية إخبارية وطنية

وقعه ممثلو الأحزاب والقوائم المستقلة

ميثاق لأخلاقيات الممارسة الانتخابية

وقع، أمس، ممثلو الأحزاب السياسية والقوائم المستقلة المترشحة للانتخابات التشريعية المقررة يوم 12 جوان المقبل، على ميثاق أخلاقيات الممارسة الانتخابية الذي يضم مبادئ توجيهية تشكل إطارا للسلوك الأخلاقي المنتظر من الفاعلين والأشخاص المشاركين في العمل الانتخابي.

م . ب

وجرى حفل التوقيع بالمركز الدولي للمؤتمرات بالعاصمة، بحضور رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، الذي اعتبر في كلمة له بالمناسبة، أن الميثاق يعد بمثابة "قواعد أخلاقية ينبغي أن تحكم العمل السياسي"، مثمنا "روح المسؤولية التي تحلى بها المترشحون بإمضائهم عليه".وأضاف أن الموعد الانتخابي المقبل يعد "مؤشرا إيجابيا لما سيكون عليه العمل السياسي عموما والبرلمان الذي سيكون لأول مرة بتزكية من الشعب".

كما تم بالمناسبة إجراء عملية القرعة المتعلقة برزنامة تدخلات المترشحين عبر وسائل الإعلام السمعية – البصرية خلال الحملة الانتخابية التي تنطلق غدا الخميس.

ويخوض غمار التشريعيات المقبلة 1483 قائمة (646 قائمة تمثل 28 حزبا سياسيا و837 قائمة مستقلة). وبلغ عدد القوائم التي أودعت الاستمارات 2490 من بينها 1273 تمثل الأحزاب السياسية.

النهار الجديد
ENNAHAR EL DJADID يومية إخبارية وطنية

وعد بإجراء لقاء وطني جامع وإنشاء 1.5 مليون مؤسسة اقتصادية، مقري:

«المشاركة في الانتخابات يندرج ضمن استراتيجيتنا في الكفاح السياسي»

كشف رئيس «حركة مجتمع السلم»، عبد الرزاق مقري، بأن مشاركة حزبه في الانتخابات التشريعية المقبلة، والمقرر إجراؤها بتاريخ 12 جوان، «تندرج ضمن استراتيجيتها في النضال والكفاح السياسي»، الذي أقرته الحركة منذ تأسيسها مطلع تسعينيات القرن الماضي، معتبرا في ذات الوقت، أن إفراغ الساحة السياسية والعزوف عن المشاركة في الانتخابات، يخدم بشكل كبير أولئك الذين تعوّدوا على تزوير الانتخابات والاستفراد بالسلطة من دون وجه حق.

وخلال عرضه للبرنامج الانتخابي للحركة، قال مقري، إن «الرغبة الحقيقية للسلطة، تتمثل في إبعاد المواطنين عن التصويت، حتى يتسنى لأحزابها الموالية بالفوز في الانتخابات من دون اللّجوء إلى التزوير، وهذا ما كان مخططا له منذ منتصف تسعينات القرن الماضي»، مضيفا بالقول:«ولأجل هذا وغيره، نحن نشارك في الانتخابات، ولن نسمح للسلطة بإجراء انتخابات مغلقة وعلى المقاس، تزعم من خلالها النزاهة والشفافية، بل نشارك ونزاحم خصومنا السياسيين، وندفعهم، إما بإجراء انتخابات نزيهة وشفافة، أو كشفهم أمام المواطنين بأن نجاحهم جاء بالتزوير».

وفي سياق ذي صلة، كشف رئيس حزب «حمس»، عن رفض أطراف سياسية عدّة، توحيد الجهود والخروج برؤية وطنية واحدة وواضحة، في ظل الحراك الشعبي المبارك، حيث فضلت تلك الجهات، بأن يكون لها حراك خاص بها، على الانسجام في توافق وطني واحد، الأمر الذي دفع بالحركة وغيرها في الانخراط في العملية السياسية، كونها الطريق الآمن لتحقيق التغيير، كما انتقد النائب البرلماني لعهدتي 2007 و 2012، تخوين خصومه السياسيين، للجزائريين الراغبين في المشاركة في الانتخابات المقبلة، والوقوف في وجوه من يريد المشاركة في الانتخابات، معتبرا أن هذه التصرفات منافية للديمقراطية التي يزعمون الدفاع عنها، على حد تعبيره.

وبخصوص برنامج حزبه للتشريعيات المقبلة، والذي يحمل اسم «الحلم الجزائري»، وعد مقري، في حال نيل حزبه للأغلبية البرلمانية وتشكيله للحكومة، بتنظيم لقاء وطني جامع، يشمل كل الأحزاب والتيارات السياسية، للتعاون من أجل إخراج الجزائر من الأزمة التي تعيشها سياسيا واقتصاديا، مضيفا بأنه سيمنح الاعتماد للأحزاب السياسية الجديدة ويحرّر الإعلام وفق ميثاق وطني يقوم بصياغته أصحاب المهنة، إضافة إلى إطلاق صراح معتقلي الحراك.

وعلى الصعيد الاقتصادي، وعد المتحدّث، خلال الندوة التي عقدت في المقر العام للحركة، بإنشاء 1.5 مليون مؤسسة اقتصادية في ظرف 5 سنوات، ذلك أن الجزائر تتوفر بها حاليا، سوى 500 ألف مؤسسة، في حين، تحتاج للقضاء على التبعية البترولية إلى 2 مليون مؤسسة، رافضا في ذات الوقت، الخضوع للرأسمالية العالمية، التي تُنظّر، لدفع البلدان إلى التخصص الاقتصادي، عوضا عن التوسع وتعدّد مصادر الدخل، حيث «ستكون الفلاحة في طليعة اهتماماتنا ثم الصناعة التي تعتبر ركيزة أساسية في تحقيق النمو».

عادل فداد

LA NR
LA NOUVELLE RÉPUBLIQUE

Financement de la campagne électorale des législatives du 12 juin prochain

Une commission pour la prise en charge financière de la campagne des jeunes candidats indépendants

Un communiqué de l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE) a fait état, avant-hier lundi, de l'installation d'une commission mixte pour définir les mécanismes nécessaires à la mise en œuvre du décret en faveur des jeunes candidats indépendants, âgés moins de quarante (40) ans le jour du scrutin.

La campagne électorale pour les législatives du 12 juin prochain débutera demain jeudi 20 mai pour s'achever 3 jours avant la tenue de cette élection. (Photo : D.R)

«Une commission mixte composée de cadres de l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE) et des ministères de l'Intérieur et des Finances a été installée, lundi, au siège de l'ANIE», a indiqué un communiqué de l'instance de Mohamed Charfi
La mise en place de cette commission mixte, constituée de cadres de l'ANIE, du ministère de l'Intérieur, des Collectivités locales et de l'Aménagement du territoire et du ministère des Finances, est intervenue, a fait savoir l'ANIE dans son communiqué, lors de la réunion regroupant le président de l'ANIE, Mohamed Charfi et le ministre de l'Intérieur, des Collectivités locales et de l'Aménagement du territoire, Kamel Beldjoud au siège de l'Autorité.

«Cette commission mixte est chargée de l'élaboration d'un texte d'application pour la définition des modalités de prise en charge par l'Etat du financement de la campagne électorale au profit des jeunes candidats indépendants, âgés de moins de 40 ans le jour du scrutin, et ce, avant le début de la campagne électorale, prévue demain jeudi», a précisé l'ANIE.
Toujours au sujet du financement de la campagne électorale pour les législatives du 12 juin prochain, l'Association professionnelle des Banques et établissements financiers (ABEF) a fait cas d'un courrier adressé, avant-hier lundi, aux agences bancaires afin, lit-on à travers cette correspondance, de faciliter l'opération d'ouverture de comptes bancaires au profit des candidats pour ces joutes électorales.
«Dans le cadre de l'organisation des élections législatives prévue le 12 juin 2021, il vous est demandé de bien vouloir instruire le réseau de vos agences à l'effet de faciliter et d'apporter toute la célérité voulue pour permettre l'ouverture d'un compte bancaire au profit des candidats à l'élection législative, selon les dispositions de l'ordonnance n° 21-01 du 10.03.2021 portant loi organique au régime électoral», a écrit le délégué général par intérim de l'ABEF aux directeurs généraux des Banques, les invitant à prendre en charge, de manière efficiente, cette opération.
Pour ce rendez-vous électoral du 12 juin prochain, le nombre de listes ayant déposé les formulaires de candidature a atteint, selon l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE), 2.490 dont 1.237 présentées au titre d'un parti politique et 1.253 listes indépendantes. «Le nombre de dossiers de candidature déposés à l'ANIE était de 25.416, dont 12.854 dossiers déposés par des partis politiques et 12.562 dossiers déposés par des indépendants», a précisé la même source. Relevant que 1.483 listes ont été acceptées, sans réserve, pour prendre part aux élections législatives prévues le 12 juin prochain dont 646 listes présentées au titre d'un parti politique et 837 listes indépendantes.
Selon la nouvelle loi organique relative au régime électoral, la campagne électorale pour les législatives du 12 juin prochain débutera demain jeudi 20 mai pour s'achever 3 jours avant la tenue de cette élection.
«Nul ne peut, par quelque moyen et sous quelque forme que ce soit, faire campagne, en dehors de la période prévue par la loi et que tout candidat aux élections bénéficie d'un accès équitable aux médias audiovisuels autorisés, en application de la législation et de la réglementation en vigueur».

Rabah Mokhtari

L'EXPRESSION dz.com
Le Quotidien

FINANCEMENT DE LA CAMPAGNE ÉLECTORALE

L'ANIE VEILLE AU GRAIN

La démocratie a un prix. Une campagne électorale se fait avec de l'argent. Mais qui dit argent, dit souvent corruption.

SMAIL ROUHA

L'argent, le nerf de la campagne électorale. La place de l'argent en politique a toujours suscité un vif intérêt. Les derniers scandales financiers suggèrent que le politique et l'argent nouent des relations dangereuses. Il n'est pas rare que l'évocation de l'argent dans la sphère politique conduise le simple citoyen lambda à évoquer la corruption, les pots-de-vin, le traitement inéquitable des candidats ou encore la nature ploutocratique d'un régime. Dans le but d'éviter un remake des précédents scandales, une commission mixte composée de cadres de l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie) et des ministères de l'Intérieur et des Finances a été installée au siège de l'Anie, chargée de l'élaboration d'un texte d'application pour la définition des modalités de prise en charge par l'Etat du financement de la campagne électorale au profit des jeunes candidats indépendants. La commission devrait comprendre également un magistrat désigné par la Cour suprême, un magistrat désigné par le Conseil d'Etat, un magistrat désigné par la Cour des comptes, un représentant de la Haute autorité de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption.

L'État met le holà !

Une décision prise à l'issue de la réunion ayant regroupé le président de l'Anie, Mohamed Charfi et le ministre de l'Intérieur, Kamel Beldjoud. L'installation de ladite commission permettra de mettre le financement des campagnes électorales sous la loupe de l'Anie qui veille à éloigner l'argent suspect de l'opération électorale. Cette commission est chargée d'élaborer un texte d'application « définissant les moyens d'aide de l'Etat à la prise en charge des dépenses de campagne électorale des jeunes candidats indépendants, âgés de moins de 40 ans le jour du vote, « avant le début de la campagne électorale », précise l'Autorité dans un communiqué. Pour cette démarche, l'Anie se réfère à la loi électorale, notamment son article 122.

Ce dernier dispose qu'« (...) en vue d'encourager les candidatures indépendantes des jeunes à participer à la vie politique, l'Etat prend en charge les dépenses de la campagne électorale inhérentes aux : frais d'impression des documents ; frais d'affichage et de publicité ; frais de location de salles ; frais de transport ». Dans ce sens, le président de l'Anie a réaffirmé, lors de la réunion dimanche avec les représentants des listes indépendantes en lice et consacrée aux modalités de financement et à la gestion de la campagne électorale, que le recours à l'ordre alphabétique des candidats visait à éloigner l'argent sale et mettre fin au phénomène d'achat de la place de tête de liste, soulignant l'engagement de l'Autorité à reconsidérer cette question à l'avenir, en trouvant une formule qui concilie l'effort visant à barrer la route à l'argent et la structure sociale de l'Algérie. Dans ce registre, il échoit à cette commission de vérifier la validité et la fiabilité des opérations portées aux comptes de campagne, et rend, dans un délai de 6 mois, une décision contradictoire pour validation, modification ou rejet du compte.

Une manière de mettre les élections à l'abri de l'argent, qu'il soit sale ou pas, et de faire en sorte qu'elles ne soient pas otages de la corruption. L'achat de positions éligibles et de voix d'électeurs était, en effet, devenu pratique courante en plus de la fraude systématique. Le sport favori des partis piliers de l'ancien régime.

S.R.

Le Soir D'ALGERIE

LÉGISLATIVES À BOUIRA

38 listes pour 7 sièges

Finalement, au niveau de la wilaya de Bouira et après l'épuisement de toutes les voies légales de recours auprès de la chambre administrative et du Conseil d'État, seules 38 listes – 18 indépendantes et 20 partis politiques — sont retenues parmi les 43 initialement acceptées par l'Anie.

A Bouira, faut-il le rappeler, hormis les partis traditionnels, le FLN et le RND qui ont toujours raflé la mise aux côtés du FFS et du RCD, ont toujours eu leurs parts d'élus, tant au niveau de l'APN que de l'APW et les APC, grâce à leur réservoir électoral situé principalement dans la région berbérophone, les autres partis font dans la figuration.

Présentement, et avec la désaffection populaire, surtout du côté berbérophone, qui s'est accentuée par le boycott annoncé du FFS et du RCD, il est fort à parier que les élections législatives au niveau de la wilaya vont dessiner une carte électorale assez édifiante, avec d'un côté la région arabophone dont la participation ne présente aucune équivoque et qui risque d'avoir les sept sièges de députés alloués à la wilaya, et de l'autre, la région berbérophone dont le rejet des élections largement exprimé par la population, qui s'est toujours manifestée par le saccage des urnes, même si le nouveau code pénal menace de 20 ans de prison ferme ceux qui entraveraient le processus électoral.

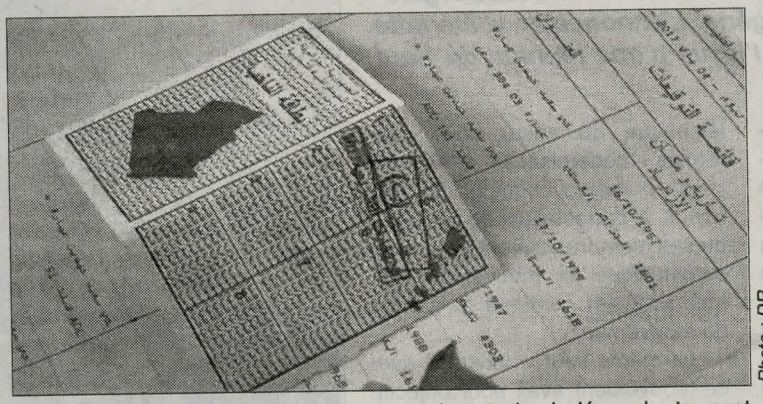

Photo : DR

La question qui se pose actuellement est la manière avec laquelle les candidats sur les listes retenues, tant du côté des partis que des indépendants, vont entamer leur campagne électorale. Surtout, quand on sait que le Hirak à Bouira est toujours présent ; en atteste la marche de vendredi dernier qui a eu lieu malgré le dispositif policier qui avait usé de tous les moyens pour l'empêcher.

Rappelons enfin que, jusqu'à hier, mardi, excepté certains partis comme Nahda ou encore le TAJ et le mouvement el Binaa, qui ont rendu publiques les listes et les photos de leurs candidats, tous les autres partis et les indépendants sont pour le moment restés très discrets.

Il faut préciser également que plusieurs élus, hommes d'affaires et entrepreneurs connus sur la scène locale comme étant des hommes pouvant largement influer financièrement sur la campagne électorale par leur argent d'une manière ou d'une autre, ont été exclus par l'Anie.

Y. Y.